العرب
الثلاثاء 2020/03/03
السنة 42 العدد 11635

إحصاءات إيران «تشبه المزحة» في شأن ضحايا وباء كورونا

طهران متهمة بالتستر على حقائق الفايروس المستجد

بماذا سيحتمون من وابل الاتهامات؟

تصاعدت حدة الاتهامات ضد إيران بسبب عجزها عن كبح انتشار فايروس كورونا المستجد وارتفاع عدد حالات الإصابة بهذا الوباء، حيث وصف نائب إيراني الإحصاءات التي تقدمها بلاده بشأن المرض بأنها "تشبه المزحة".

طهران – قال النائب البرلماني عن مدينة رشت، شمالي إيران، غلام علي جعفر زاده أيمن آبادي، الاثنين، إن الأوضاع في محافظة كيلان، خاصة مدينة رشت، "متأزمة أكثر من المناطق الأخرى" التي ينتشر فيها فايروس كورونا المستجد، لافتا إلى أن جميع المستشفيات في هذه المدينة مكتظة بالمرضى المشتبه في إصابتهم بهذا الفايروس.

ووصف أيمن آبادي الإحصاءات الرسمية المعلنة من قبل سلطات بلاده عن ضحايا كورونا بأنها "شيء يشبه المزحة"، قائلا "أطلب من وسائل الإعلام أن تهتم أكثر بمحافظة كيلان لأن الأوضاع في هذه المحافظة أكثر تفاقما من مدينة قم، ومن باقي المناطق الإيرانية".

وأكد البرلماني الإيراني أن الإحصاءات الرسمية بهذا الخصوص، غير صحيحة، مشيرا إلى تأخر عمليات التعقيم في بعض المدن، ومن بينها مدينة رشت، التي تمت فيها هذه العمليات "بعد نحو 10 أيام من اجتياح الفايروس المدينة وإصابة المئات من المواطنين".

وأشار إلى أن "الكوادر الطبية في مستشفيات كيلان تعاني من النقص الشديد في الأجهزة والمستلزمات الأساسية".

وأضاف البرلماني الإيراني الذي تزامن حديثه مع وفاة مسؤول إيراني متأثرا بإصابته بكورونا أن "الأوضاع في الوقت الراهن وصلت إلى حد أن مستشفى الرازي الذي يعتبر المركز الرئيسي لقبول المرضى المصابين بفايروس كورونا في كيلان، مكتوب على بوابته: لن يتم قبول مرضى جدد بسبب عدم وجود مكان بالمستشفى".

كما أعلن البرلماني الإيراني عن "الدفن غير الصحي للأشخاص المتوفين إثر إصابتهم بكورونا في قرى محافظة كيلان". وأشار النائب إلى أن "التقارير الواردة من مديري وأعضاء مجالس القرى تفيد بوفاة عدد من أهالي قرى كيلان خلال هذه الفترة كانت قد ظهرت عليهم أعراض فايروس كورونا، وتم دفنهم دون تسجيل سبب الوفاة".

وتأتي هذه المستجدات في وقت قد أعلنت فيه السلطات الصحية في إيران عن وفاة 12 شخصا آخرين متأثرين بإصابتهم بالفايروس المستجد لترتفع بذلك حصيلة الوفيات إلى 66.

> 12
> حالة وفاة جديدة ناجمة عن فايروس كورونا سجلتها إيران لترتفع حصيلة الوفيات إلى 66

وقال نائب وزير الصحة الإيراني علي رضا رئيسي في مؤتمر صحافي "نعلن عن 523 حالة إصابة جديدة و12 حالة وفاة. بات إجمالي الوفيات 66 شخصا"، من إجمالي 1500 إصابة سجلت حتى الآن منذ ظهور المرض في البلاد.

وأوضح المسؤول "المحافظات الأكثر تضررا هي طهران وقم (وسط) وجيلان (شمال)"، مضيفا أن 291 شخصا قد شفوا من المرض حتى الآن، أي 116 حالة شفاء إضافية منذ الأحد.

وأُعلن عن أولى الإصابات بكورونا في إيران في مدينة قم التي تعدّ مركزا دينيا في 19 فبراير.

وأفادت وكالة إرنا الرسمية الإيرانية للأنباء، الاثنين، بوفاة عضو مجلس تشخيص مصلحة النظام محمد ميرمحمدي البالغ من العمر 72 عاما في مستشفى مسيح دانشوري في طهران.

ولم تحدد إرنا سبب الوفاة لكن هذا المستشفى يعدّ مركز استقبال مرضى فايروس كورونا في العاصمة الإيرانية.

ويعتبر مجلس تشخيص مصلحة النظام بمثابة جهاز تحكيم في النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية.

وتأتي هذه المستجدات في وقت تتصاعد فيه حدة الاتهامات للسلطات الإيرانية بشأن إخفاء حقائق كورونا. ونشرت، الاثنين، قناة إيران إنترناشيونال المعارضة ومقرها لندن فيديو يوثق عملية دفن للضحايا.

وقالت القناة في تغريدة على تويتر إنه "حسب الفيديو فقد تم دفن أكثر من 80 شخصا في الموقع المخصص للضحايا".

وبالتوازي مع الاتهامات بدأت العديد من الدول اتخاذ إجراءات من أجل منع انتقال الفايروس من إيران إليها.

وقالت وزارة الخارجية البريطانية إنه يجري ابتداء من الأحد "إجلاء الأسر وبعض الموظفين من السفارة البريطانية في طهران بسبب كورونا، ولكن الموظفين الأساسيين سيبقون" وذلك في إطار تحذير من السفر بالنسبة لإيران.

وقال التحذير "ابتداء من أول مارس يجري سحب بعض الموظفين من السفارة البريطانية في إيران بسبب استمرار تفشي كورونا. أما الموظفون اللازمون لمواصلة العمل المهم فسيبقون".

وأضاف "في حالة تدهور الوضع بشكل أكبر فإن قدرة السفارة البريطانية على تقديم المساعدة للرعايا البريطانيين من داخل إيران قد تكون محدودة".

تحرك أوروبي لمواجهة تهديد أردوغان بورقة اللاجئين

أنقرة – وسعت دول الاتحاد الأوروبي من تحركاتها، الاثنين، بهدف احتواء التهديدات التركية التي أحياها الرئيس رجب طيب أردوغان بالسماح للملايين من اللاجئين والمهاجرين بالمرور نحو أوروبا.

ويبتز أردوغان أوروبا من أجل تقديم الدعم اللازم لتركيا التي أطلقت عملية عسكرية في محافظة إدلب السورية.

ومن جانبها اعتبرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، الاثنين، أن استخدام تركيا للاجئين من خلال فتح حدودها مع اليونان، لممارسة ضغوط على الاتحاد الأوروبي "غير مقبول".

وقالت "من غير المقبول أن يعبر أردوغان وحكومته عن استيائهما ليس في التعاطي معنا كاتحاد أوروبي بل على حساب اللاجئين".

وهذه ليست المرة الأولى التي تشهر فيها تركيا سلاح اللاجئين لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية، حيث لوحت العام الماضي بالسماح لهؤلاء بالمرور نحو أوروبا في محاولة لكسب تأييد الاتحاد الأوروبي لعملية عسكرية أطلقتها شمال سوريا.

وصعدت تركيا مجددا موقفها بعد مقتل ما لا يقل عن 35 من جنودها وجرح العشرات في غارات جوية في شمال غرب سوريا الخميس الماضي.

واستنجدت تركيا بحليفتها الولايات المتحدة لتزويدها بصواريخ باتريوت لمواجهة هجمات الجيش السوري الذي أطلق عملية عسكرية استعاد خلالها حلب ويحاول الآن استعادة إدلب آخر معقل للمعارضة والفصائل المسلحة الموالية لأنقرة.

وبالرغم من استنكار غالبية أعضاء حلف شمال الأطلسي هجمات الجيش السوري على نقاط المراقبة التركية إلا أنهم لم يقدموا بعد أي دعم ملموس لأنقرة التي تزداد عزلتها بسبب تدخلها في ليبيا أيضا حيث تكبدت خسائر كبيرة كذلك في مواجهة الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

وأثارت تهديدات أردوغان توجسا أوروبيا من أزمة إنسانية شبيهة بتلك التي شهدتها دول الاتحاد في العام 2015.

وفي سياق التحركات الأوروبية لاحتواء تهديدات تركيا أعرب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن "تضامن بلاده الكامل" مع اليونان وبلغاريا اللتين تواجهان موجة تدفق للمهاجرين من تركيا، واستعداد بلاده "لتقديم مساعدة سريعة وحماية الحدود" في إطار "جهود أوروبية".

وأعلن ماكرون في تغريدة مساء الأحد "التضامن الكامل مع اليونان وبلغاريا، فرنسا مستعدة للمساهمة في الجهود الأوروبية لتقديم مساعدة سريعة وحماية الحدود".

وأضاف "علينا العمل معا لتفادي وقوع أزمة إنسانية وأزمة هجرة".

ومن جانبها أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، السبت، أن الاتحاد يراقب "بقلق" تدفق المهاجرين دون ضوابط من تركيا نحو حدود الاتحاد الشرقية في اليونان وبلغاريا.

إيمانويل ماكرون
فرنسا مستعدة لتقديم المساعدة وحماية الحدود في إطار الجهود الأوروبية

وعززت السلطات اليونانية والبلغارية أمن حدودها مع تركيا بعد إعلان أنقرة.

وتبادلت أثينا وأنقرة الاتهامات، الاثنين، بعد مقتل مهاجر حيث تتهم تركيا القوات اليونانية بإصابته أثناء محاولته التسلل عبر حدود البلدين.

وقال مصدران أمنيان تركيان إن مهاجرا سوريا كان يسعى للعبور من تركيا إلى اليونان لقي حتفه، الاثنين، متأثرا بجروحه بعدما تدخل الأمن اليوناني لمنع عبور مهاجرين تجمعوا على الحدود لكن اليونان نفت هذا الزعم.

وقال متحدث باسم الحكومة اليونانية إن لقطات مصورة متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي ويظهر فيها شاب مصاب بجروح في الرأس وملقى على الأرض ما هي إلا "أخبار كاذبة".

وأضاف "ندعو الجميع إلى الحيطة عند نقل الأخبار التي تدعم الدعاية التركية".

ومن جهة أخرى يعتزم رئيس الوزراء البلغاري، بويكو بوريسوف، لقاء الرئيس التركي لمناقشة تطور الوضع في إدلب وتدفق المهاجرين إلى أبواب الاتحاد الأوروبي.

وعلى عكس الحدود اليونانية مع تركيا، حيث تجمّع الآلاف من المهاجرين الذين عمدت قوات الأمن اليونانية إلى منعهم من التقدم، لم تشهد الحدود البلغارية أي حركة مماثلة.

وتواجه تركيا اتهامات متصاعدة بسبب تهديداتها، حيث يقول منتقدوها إنها تقوم بانتهاكات جسيمة للاتفاق المبرم بينها وبين الاتحاد الأوروبي في مارس 2016 حول الهجرة، والذي أدى إلى تراجع كبير في أعداد المهاجرين الذين يتوجهون نحو اليونان. ولكن أثينا والاتحاد الأوروبي تحدثا عن ارتفاع في عدد الوافدين في الأشهر الماضية.

وبالرغم من هذه الاتهامات فإن تركيا بدأت بتحصيل بعض المكاسب من خلال تغير بعض المواقف الغربية، حيث دعت وزيرة الدفاع الألمانية، أنيجرت كرامب كارنباور، الاتحاد الأوروبي إلى اتباع سياسة أكثر حسما وإلى ممارسة المزيد من الضغط على دمشق. وقالت كرامب-كارنباور لصحيفة "فرانكفورتر ألجيماينه زونتاجستسايتونج" الألمانية الأسبوعية في عددها الصادر الأحد إنه لا بد من "الاعتراف صراحة بأننا بصفتنا أوروبيين لم نقم سوى بالقليل للغاية حتى الآن". وأضافت أنها تسعى لتعزيز القدرة على التصرف لأوروبا من أجل المستقبل، وقالت "يتعين على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية زيادة الضغط سويا حاليا على الرئيس السوري بشار الأسد والرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أجل فتح الطريق أمام مباحثات سياسية لإنهاء الحرب المريعة في سوريا".

ويرى مراقبون أن أنقرة تريد أن تمارس القوى الغربية ضغطا حقيقيا على دمشق وموسكو لإجبارهما على التفاوض، ما يسمح للفصائل المسلحة بأخذ قسط من الراحة بعد أن شدد الجيش السوري والقوات المتحالفة معه الخناق عليها مؤخرا.

تفاقم الوضع على الحدود التركية مع اليونان

العنف يضرب أفغانستان مجددا بعد توقيع اتفاق طالبان وواشنطن

كابول – قتل ثلاثة مدنيين وأصيب 11 آخرون بجروح، الاثنين، في هجوم بدراجة نارية مفخخة في شرق أفغانستان، بحسب الشرطة، فيما أعلنت طالبان أنها ستستأنف عملياتها ضد قوات الأمن الأفغانية، منهية هدنة جزئية أبرمت قبل التوقيع على اتفاق مع واشنطن.

وأعلن مدير شرطة ولاية خوست، سيد أحمد بابازي، "انفجرت دراجة نارية مفخخة خلال مباراة كرة قدم في مقاطعة نادر شاه كوت بعد ظهر اليوم (الاثنين). قتل ثلاثة مدنيين وأصيب 11 بجروح" في الهجوم الذي لم تتبنه أي جهة حتى الآن.

وأعلن المتمردون انتهاء الهدنة مع القوات الأفغانية، حيث ذكر المتحدث باسم طالبان، ذبيح الله مجاهد، أن "خفض العنف.. انتهى الآن، وعملياتنا ستتواصل كالمعتاد". وأضاف "بحسب الاتفاق الذي أبرمته الحركة مع واشنطن فإن مجاهدينا لن يهاجموا القوات الأجنبية، ولكن عملياتها ستتواصل ضد قوات إدارة كابول".

ويأتي الإعلان بعد يوم من تأكيد الرئيس الأفغاني، أشرف غني، أنه سيواصل الهدنة الجزئية على الأقل حتى بدء المحادثات بين المسؤولين الأفغان وطالبان في العاشر من مارس حسب ما هو مقرر. واستمرت الهدنة لأسبوع قبل التوقيع على الاتفاق التاريخي في الدوحة السبت، واستمرت خلال عطلة نهاية الأسبوع. وصرح فؤاد أمان، نائب المتحدث باسم وزارة الدفاع، بأن الحكومة "تتأكد لترى ما إذا كانت الهدنة قد انتهت". ومنذ التوقيع على الاتفاق السبت، تحتفل طالبان بـ"انتصارها" على الولايات المتحدة.

وبموجب الاتفاق، ستغادر القوات الأجنبية أفغانستان خلال 14 شهرا، مقابل الحصول على ضمانات أمنية من طالبان. وحذر غني المسلحين، الاثنين، من أنه ليس ملتزما ببند في اتفاق الدوحة ينص على الإفراج عن سجناء طالبان.

وتخيم المخاوف على كافة أفغانستان من إمكانية عودة طالبان إلى الحكم أو عودة الفوضى قبل أن تتوصل الحركة المتطرفة والحكومة الأفغانية إلى اتفاق.

وفي المقابل تواصل الولايات المتحدة عملياتها التي ترمي إلى مكافحة الإرهاب في أفغانستان.

وذكر تقرير إخباري، الاثنين، أن سلسلة من الغارات الجوية الأميركية، تمت في إقليم كونار شرقي أفغانستان، مما أسفر عن مقتل ستة مسلحين تابعين لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

واشنطن تكرر تجربة الحرب ضد السوفييت: التحالف مع المتطرفين لمواجهة الصينيين
ص7

بدء محادثات بريطانيا والاتحاد الأوروبي لتحديد العلاقة ما بعد بريكست

بروكسل – أعلنت مصادر أوروبية، الاثنين، أن المفاوض الرئيسي للاتحاد الأوروبي، ميشال بارنييه، بدأ سلسلة لقاءات مع نظيره البريطاني ديفيد فروست، ليطلقا رسميا المفاوضات بين لندن وبروكسل حول مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وأكد أحد المصادر أن "اللقاء جرى الاثنين"، وستليه جولة أولى من المفاوضات بين الطرفين البريطاني والأوروبي، على أن تنتهي الخميس.

وبدأت المفاوضات بين الطرفين بعد ما يزيد بقليل عن الشهر على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن تختتم بنهاية العام، وهو موعد انتهاء الفترة الانتقالية للمملكة المتحدة والتي تستمر خلالها في تجارتها مع الاتحاد الأوروبي كأي دولة أخرى عضو في الاتحاد دون رسوم أو عراقيل. وكان رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، قد استبعد تمديد الفترة الانتقالية، ويسعى الجانبان لعقد قمة بينهما في يونيو لاتخاذ قرار حول ما إذا كان من المجدي مواصلة المفاوضات.

وتأتي انطلاقة المباحثات بين الطرفين بعد أن صادق ممثلو دول الاتحاد الأوروبي الـ27 في الـ24 من فبراير الماضي على مهمة مفاوضهم ميشال بارنييه لقيادة المحادثات التي يتوقع أن تكون عاصفة مع بريطانيا.

وقال مصدر إنه "تم توضيح التفويض في كل النقاط التي كانت تستدعي ذلك".

ويبحث الاتحاد الأوروبي عن اتفاق "يسمح بتوافر شروط منافسة نزيهة على المدى البعيد مع لندن".

ومسألة المنافسة النزيهة بين لندن وبروكسل هي من أبرز النقاط الشائكة في المفاوضات. وتبنت كل من لندن وبروكسل خطابا متشددا في مؤخرا.

وفي فبراير، رفض بارنييه، الذي يتمسك بمواقف الاتحاد الأوروبي بشدة، الدخول في جدل بعد أن زعمت صحيفة بريطانية أن رئيس الوزراء، بوريس جونسون، يسعى إلى تقويض اتفاق بريكست.

ويتطلب هذا البروتوكول فحص البضائع بين بريطانيا وأيرلندا الشمالية من أجل الحفاظ على السلامة الاقتصادية بين أيرلندا الشمالية وأيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي. وهذا التدبير يضع حدودا للبضائع في البحر الأيرلندي.

وأصر جونسون مرارا وتكرارا على أنه لن تكون هناك حاجة إلى نقاط جمركية، في حين قال مكتبه إن المملكة المتحدة "سوف تنفذ التزاماتنا" بموجب اتفاقية بريكست.